الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.2

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
23 January 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مؤمن ..... (بنغلاديش)

المحتويات

تنظيم الأعمال (تابع)

بيان من الرئيس

بيان من الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-52648X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**تنظيم الأعمال** (تابع) (A/C.2/66/1، و A/C.2/66/L.1 و Add.1)

١ - **الرئيس:** قال إنه تم، عقب مشاورات بين المكتب والإدارات الفنية المسؤولة عن بنود معينة من جدول الأعمال، تغيير المواعيد التي تنظر فيها اللجنة في بعض البنود المدرجة في مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة A/C.2/66/L.1، فضلا عن موعد اجتماع اللجنة المشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع ''الاستثمار في القدرات الإنتاجية لتحقيق النمو الثري بالوظائف''. ويرد الموعد الجديد في برنامج العمل المؤقت المنقح المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الذي يبين أيضا مواعيد الأحداث الخاصة الستة التي أُعلنت مواضيعها في الجلسة الأولى للجنة.

٢ - **السيدة كوي - فيلسون** (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية وأعربت عن القلق إزاء الطريقة التي أدرجت بها أسماء الوفود في قائمة المتكلمين، وطلبت إتاحة الفرصة لمناقشة هذه المسألة مع المكتب. وأضافت أن الجماعة الكاريبية تعرب الآن عن نفس القلق في اللجان الأخرى التابعة للجمعية العامة.

٣ - **الرئيس:** أكد لممثلة الجماعة الكاريبية أن المكتب سيناقش هذه المسألة وسيرد على وفدها في الوقت المناسب.

٤ - وأضاف أنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار تنظيم الأعمال الوارد في الوثيقة A/C.2/66/L.1 بصيغته المنقحة شفويا.

٥ - تقرر ذلك.

**بيان من الرئيس**

٦ - **الرئيس:** أكد أهمية التماس نهج جديدة للتصدي للتحديات العديدة التي ستواجهها اللجنة في الدورة الحالية، خاصة في ضوء حالة النظام الاقتصادي والمالي العالمي المتزايدة الخطورة. وقال إن الأحداث الخاصة التي قررت اللجنة تنظيمها في الأسابيع القادمة ستثري مداولاتها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى الاجتماع المشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعلن عنه من قبل بشأن موضوع ''الاستثمار في القدرات الإنتاجية لتحقيق النمو الثري بالوظائف'' تقرر عقد اجتماع مشترك آخر سيقدم فيه اقتصاديون بارزون إحاطة عن الصدمات المستمرة اللاحقة للأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الحالية.

٧ - ويتسم الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بالهشاشية المستمرة في القطاع المالي الخاص وأزمة الدين العام. وعلاوة على ذلك، وكما أوضح الربيع العربي، فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياسا كافيا للرفاهة. ويلزم اتباع نهج جديدة للتنمية والسلم المستدام. وينبغي أن يوسع قادة العالم نطاق تركيزهم إلى ما هو أبعد من سوق اليورو وأن يتصدوا على نحو جسور لعدم اليقين الاقتصادي والأزمات الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٨ - وستستفيد الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ومواصلة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية على نحو أفضل من وجود بيئة اقتصادية ومالية عالمية تتسم بالمزيد من الاستقرار. فالبلدان النامية التي تواجه أوضاعا خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان ما بعد النزاع تتضرر على أشد نحو بالتقلبات العالمية.

٩ - ويجب أن تبدي اللجنة عنصر القيادة بشأن مسألة تمويل التنمية. ومن الضروري وضع استراتيجية لتسخير مجموعة واسعة من الموارد، بما فيها المانحون والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي إنشاء آلية دولية لتيسير إعادة هيكلة الديون على نحو أحسن توقيتا وأكثر شمولا وتوازنا؛ وينبغي

توسيع نطاق المعونة التجارية والانتهاء من جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على نحو مناسب التوقيت.

**بيان من الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية**

١٠ - **السيد ستلزر** (الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات): تكلم باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقال إنه يلزم التوصل إلى نماذج جديدة للتنمية من أجل مكافحة عدم المساواة، وانعدام الأمن، والأخطار التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، والتصدي للمظاهر المستمرة للفقر والجوع والبطالة. فالتنمية المستدامة، بما فيها من تركيز على الصلات بين التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، هي وحدها التي يمكن أن توفر حلولا طويلة الأجل للأزمات العالمية الحالية والمقبلة.

١١ - وستقدم مداولات اللجنة الثانية إسهاما حيوي الأهمية في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢. ويتوقف نجاح المؤتمر على إحراز تقدم نحو تجديد الالتزام السياسي وتعزيز عزم المجتمع الدولي الجماعي على تعجيل التنفيذ. وتتطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى التعاون مع اللجنة لوضع الأساس للنتائج الملموسة والعملية المنحى، والاستشرافية التي يجب التوصل إليها في نهاية المطاف فيما يتعلق بمواضيع المؤتمر الرئيسية: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وينبغي أن يسهّل المؤتمر أيضا تحسين تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع خطة إنمائية للأمم المتحدة بعد عام ٢٠١٥.

**المناقشة العامة**

١٢ - **السيد ليميرس** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن الأثر الإجمالي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الحاصلة في البلدان النامية، وزيادة الحواجز التجارية، والتدابير التي اعتمدها عدد من البلدان المتقدمة للتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية كلها تتهدد بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقتضي المواجهة الفعالة للأزمة التنفيذ المناسب التوقيت للالتزامات الحالية بتقديم المعونة التي تضطلع بها البلدان المتقدمة، ووضع إطار معزز للأمم المتحدة لتعزيز التنسيق وأوجه التكامل، والتنفيذ التام للإصلاحات المطلوبة في النظام المالي العالمي.

١٣ - ومضى يقول إن المجموعة تعلق أهمية فائقة على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتطالب باتباع نهج متكامل وأكثر اتساما بالطابع المنهجي للتنمية المستدامة، وتحث البلدان المتقدمة على الاضطلاع بدور قيادي في اعتماد أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك. ويتيح مؤتمر التنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ وعمليته التحضيرية فرصا هامة لتأمين الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية في تنفيذ نتائج اجتماعات القمة الرئيسية بشأن هذا الموضوع. ويجب أن يوفر المؤتمر استجابة متعددة الأطراف، تقوم على التعاون الدولي من البلدان المتقدمة، للمسائل الطويلة الأجل والجديدة والبازغة.

١٤ - ويجب أن تتصدى البلدان جميعها، ولا سيما البلدان المتقدمة، للتحديات الناشئة عن تغير المناخ، بالتقيد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبمجموعة ثابتة من الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو للاتفاقية ذاتها. ويجب معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ، لا مجرد عواقبه. وتطالب المجموعة بالتشغيل التام للجنة الدائمة للآلية المالية للاتفاقية، وآلية التكنولوجيا، ولجنة التكيف في الدورة

السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في ديربان، جنوب أفريقيا. وينبغي أن يوفر الأطراف في المرفق الثاني للاتفاقية للبلدان النامية الموارد والمساعدة المطلوبتين في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية؛ وينبغي تمويل عمليتي التكيف والتخفيف كلتيهما على نحو كاف.

١٥ - ويلزم على سبيل الاستعجال اتخاذ إجراءات دولية لمساعدة البلدان المتضررة بتدهور الأراضي، والجفاف، والعواصف الغبارية، والعواصف الرملية. وستمكن هذه المساعدة البلدان المتضررة من مواجهة التحديات السياسية العالمية، بما فيها الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، والهجرة القسرية.

١٦ - ويجب، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة الذي تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا، أن تساعد البلدان المتقدمة البلدان المتضررة بتوفير التمويل الجديد، والإضافي، والذي يمكن التنبؤ به، والمستقر، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة في بناء القدرات.

١٧ - وترى المجموعة أنه ينبغي تناول إدارة الشؤون العالمية في سياق العولمة المنصفة والشاملة التي تدعمها تعددية معززة. ويقتضي تحقيق النمو العالمي الأكثر استدامة وتوازنا تنسيق قرارات سياسة الاقتصاد الكلي تنسيقا وثيقا مع المجالات الأخرى لإدارة الشؤون العالمية.

١٨ - وتكرر المجموعة نداءها إلى البلدان المتقدمة لإبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لاختتام جولة الدوحة وتحقيق نتيجة مبكرة وناجحة وإنمائية المنحى تجعل من احتياجات البلدان النامية أعلى أولوياتها. كما أنها تتطلع إلى الوصول إلى نتيجة ناجحة للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن موضوع ”عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين“. وينبغي أن تدعم جميع الدول الأعضاء وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العملية التحضيرية للدورة ومداولاتها.

١٩ - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تؤكد المجموعة مجددا أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أساسية الأهمية لتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقتضي المواجهة الفعالة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية حاليا أن يفي المانحون بالتزاماتهم الحالية بتقديم المساعدة على أساس عاجل. ومن الأهمية الحاسمة أن تعزز البلدان النامية الملكية والقيادة الوطنيتين لعملياتها الإنمائية، وأن يتوفر لها المجال السياسي اللازم لصياغة استراتيجياتها الإنمائية وفقا للسياسات الإنمائية الوطنية وعلى نحو يراعي الظروف الخاصة بها.

٢٠ - وتكرر المجموعة الإعراب عن موقفها القائل بأن الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين البلدان النامية تستحق أن تكون هيئة مستقلة وأن تكون منسقا لتعزيز وتسهيل هذا التعاون. وتؤكد المجموعة أيضا من جديد أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، كاستراتيجية لمواصلة الجهود الإنمائية للبلدان النامية وتعزيز اشتراكها في الاقتصاد العالمي.

٢١ - وما برحت أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب في جهودها الإنمائية، بما في ذلك تحقيق العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. وتطالب المجموعة بالتنفيذ التام والفعال وحسن التوقيت لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا، بهدف تمكين نصف أقل البلدان نموا على

الأقل من بلوغ معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق شراكة جديدة ومعززة من أجل التنمية.

٢٢ - وما فتئت البلدان النامية متوسطة الدخل أيضا تواجه تحديات هامة في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تعزيز الدعم الدولي لجهودها الإنمائية من خلال تقديم المساعدة التقنية، وتشجيع الشراكات الجديدة، وترتيبات التعاون بما فيها الترتيبات الثنائية، وتوفير الموارد، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة في بناء القدرات.

٢٣ - وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين المطالبة بإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق من يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي التنمية المستدامة، وحماية هؤلاء الناس وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي.

٢٤ - **السيدة كوي فيلسون** (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، وقالت إن الآثار السلبية لأزمة الغذاء، وأزمة الوقود، والأزمة المالية في السنوات الثلاث الماضية، والاحتمال الذي يلوح في الأفق وينذر بحدوث انتكاس عالمي آخر ستثير القلق الشديد لدى البلدان النامية، ولا سيما للاقتصادات الصغيرة والضعيفة التي لم تبدأ بعد الانتعاش من أزمة عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة في بادئ الأمر فإنها تحملت العبء الأكبر المترتب على آثارها السلبية. وكانت آثار ذلك على الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة لمنطقة البحر الكاريبي شديدة بصفة خاصة، وتضمنت نقص العائدات من السياحة؛ وتناقص الحوالات؛ وتقلص القطاع المالي؛ وحدوث انخفاض حاد في الطلب على السلع التصديرية؛ وحدوث آثار شديدة على سوق العمل، وكان كل هذا في السياق الواسع النطاق لتضخم الأسعار الذي أدى إلى انخفاض في الدخول الحقيقية للأسر المعيشية وانخفاض في مستويات المعيشة، وبخاصة فيما بين السكان المهمشين اجتماعيا واقتصاديا. وسيؤدي المزيد من الانتكاس في الاقتصاد العالمي إلى زيادة تفاقم الحالة، وستحتاج الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، مثلها مثل البلدان النامية الأخرى، إلى الدعم للتغلب على الآثار السلبية المحتملة الطويلة الأجل للأزمة على مستويات إنتاجها، واستقرارها الاقتصادي وآفاقها الإنمائية بوجه أعم.

٢٥ - ولقد برهنت الأزمة الراهنة بكامل أبعادها بجلاء على مدى ترابط البلدان ونواحي قصور البنيان الاقتصادي الدولي القائم حاليا. ويجب أن تأخذ مؤسسات بريتون وودز في الاعتبار مناظير البلدان النامية خاصة الصغيرة منها والضعيفة. والإصلاحات التي أجريت حتى الآن ليست كافية. وتطالب الجماعة الكاريبية مرة أخرى بإجراء متابعة فعالة للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية. كما أنها تتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية الذي يتوقع منه أن يؤكد الصلات التي لا تنفصم القائمة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وعلى الرغم من أن قيام مجموعة الـ ٢٠ مؤخرا بالنظر في المسائل الإنمائية لأول مرة شيء خليق بالاعتبار، فإن الإجراءات التي تتخذها في هذا الشأن يجب أن تكون وفقا للدور المركزي للأمم المتحدة في ميدان التنمية الدولية. وتحث الجماعة الكاريبية مجموعة الـ ٢٠ على أن تراعي في مداولاتها مناظير قطاع واسع من البلدان النامية، بما في ذلك بلدان الجماعة الكاريبية، عن طريق التمثيل المناسب في اجتماعات قمتها.

٢٧ - ويجب إيلاء الاهتمام لشواغل البلدان المتوسطة الدخل التي هي مجموعة تضم معظم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ولا سيما فيما يتعلق بالديون والقدرة

على تحمل الديون. وينبغي استخدام مجموعة واسعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية لتقرير مركز البلدان المتوسطة الدخل وبالتالي إمكانية الحصول على تمويل تساهلي.

٢٨ - ولم يتعرض التزام المجتمع الدولي بالتعددية إلى الشك بشكل أوضح مما كان عليه في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ما زالت تتحرك ببطء منذ ما يزيد على ١٠ سنوات. ويتوقف أي نظام تجاري دولي منصف وموثوق وتتوفر له مقومات الاستمرار على الوفاء بالالتزام بالتنمية، وهذا شيء ينبغي أن يكون في صميم جولة الدوحة الإنمائية. وتتيح الدورة الثامنة القادمة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية فرصة لكسر الجمود الحالي.

٢٩ - وما برحت التنمية المستدامة أساسية الأهمية لجدول أعمال التنمية في الأمم المتحدة الذي يتضمن مسائل من بينها الزراعة والأغذية والأمن والطاقة المستدامة وتغير المناخ. والأزمة الحاصلة في الوقت الراهن في القرن الأفريقي دليل على الصلات القوية بين التحديات التي يتعين مواجهتها والحاجة إلى استجابات سريعة ومنسقة لها.

٣٠ - ويجب، في أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أن يعزز المجتمع الدولي الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأن يحدد وسائل التنفيذ. ويمثل نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوفير موارد مالية إضافية، والتقيد بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، والقدرات المختلفة لكل بلد بنودا هامة في هذا الصدد. وينبغي أن يجدد المجتمع الدولي أيضا التزامه بالمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١: برنامج عمل التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل هذا.

٣١ - ومضت تقول إن الأثر السلبي الذي خلفه تغير المناخ بالفعل على آفاق التنمية في منطقة الجماعة الكاريبية سيزداد ترديا في السنوات القادمة. ولهذا تولي الجماعة الكاريبية أولوية عالية للجهود الدولية للتصدي لهذا الخطر العالمي، وتحث على تقديم الدعم القوي في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لوضع إطار طموح وشامل لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ يطالب بإجراء تخفيضات في الانبعاثات تبين الواقع الجديد، وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به للبلدان النامية، وعلى نحو خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، ويتضمن التزامات بشأن عمليات التكيف، والتخفيف، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة المالية للبلدان النامية.

٣٢ - **السيد كليب** (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقال إنه يجب، عند تناول الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحاصلة حاليا، وأزمة الأمن الغذائي، وتغير المناخ، أن تركز اللجنة على التوصل إلى نتائج محددة الهدف، وتدابير محددة للتنفيذ، وحلول عملية مناسبة التوقيت؛ وينبغي لها ألا تتردد في وضع أطر زمنية محددة والتخلي عن بعض القرارات. وينبغي أن تواصل اللجنة أيضا التركيز على الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء حوار بشأن إطار للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

٣٣ - وتكتسي الشراكة الحقيقية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتعاون بين اللجنة ومحافل أخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة الـ ٢٠، بأهمية أساسية. ويجب، علاوة على ذلك، اتخاذ خطوات لتعجيل إصلاحات إدارة الشؤون المالية والاقتصادية الدولية عن طريق زيادة التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية.

٣٤ - ويلزم، بغية تعزيز الأساس للنمو والتنمية الاقتصاديين والعالميين والمبتكرين واللذين يشكل الناس محوريهما، وضع إطار للنمو الاقتصادي المنصف والمستدام والشامل. ومن الأهمية الأساسية أيضا تحسين أطر التعاون وتنسيق الإجراءات والسياسات على الصعيد العالمي وفيما بين المناطق، ووضع نهج شاملة وشفافة وفعالة ومتعددة الأطراف للتصدي للتحديات. وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد على الدور المركزي الذي ينبغي أن تضطلع به منظومة الأمم في هذه العملية.

٣٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، اتفق قادة الرابطة على تعزيز أولويات الرابطة الحالية على أساس برامج لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين، وزيادة تعزيز التعاون في مجالات التسعير، والمخزونات، والصادرات، والواردات، وتخفيف الأثر على الفقراء. وترحب الرابطة باعتماد وزراء زراعة مجموعة الـ ٢٠، في حزيران/يونيه ٢٠١١، خطة عمل من خمس نقاط بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة؛ وتشجع مجموعة الـ ٢٠ على تنفيذ هذه الخطة. وينبغي أن تتناول اللجنة، في مداولاتها بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي، تقلب الأسعار الزراعية، وأن تعزز الممارسات الزراعية المستدامة، والزراعة العائلية، والجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية.

٣٦ - ويشكل الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك الحد من شدة التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصرا شاملا وهاما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد عززت الرابطة الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بإدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، وأطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنسيق المساعدة الإنسانية. والرابطة على استعداد للعمل مع المنظمات الإقليمية الأخرى التي تضطلع بجهود مماثلة، بما في ذلك الصندوق الاستئماني الإقليمي لأمواج التسونامي، والنظام المتكامل الإقليمي للإنذار بأخطار متعددة لأفريقيا وآسيا، والمركز الأسيوي للتأهب للكوارث.

٣٧ - **السيد دوس سانتوس** (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وقال إن هذه البلدان لا تزال تواجه عقبات كأداء في مجالات التجارة، والنقل العابر، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية عامة. ويؤدي موقعها الجغرافي غير المؤات إلى تقويض قدرتها على إقامة أساس صلد للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال الانتعاش الاقتصادي العالمي مفرطا في الهشاشية، وتزداد هذه الحالة سوءا في ضوء ارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والخطر المستمر الناجم عن تغير المناخ. وما برح الأثر السلبي لكل هذه العوامل يزيد من شدة تأثر المجموعة بالصدمات الخارجية، مما أدى إلى تباطؤ نموها الاقتصادي.

٣٨ - ومع ذلك استطاعت المجموعة، بالتعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر المجاورة، وبفضل زيادة الدعم المقدم من شركائها الإنمائيين، أن تحرز تقدما هاما نحو تنفيذ أولويات برنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٣٩ - وعلى الرغم من تغيير سياسات النقل العابر بغية الحد من حالات التأخير وأوجه القصور على الحدود، لا يزال يلزم اتخاذ تدابير إضافية. وتحث المجموعة شركاءها الإنمائيين على زيادة الدعم المالي المقدم للمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية لتحسين الهياكل الأساسية للنقل العابر، وتبسيط إجراءات وعمليات الجمارك والعبور على الحدود، ووضع ترتيبات إدارية أكثر موثوقية للنقل العابر. وتتسم المساعدة

المالية بأنها أهمية الأساسية لتعزيز تنافسية صادرات البلدان النامية غير الساحلية.

٤٠ - وتشكر المجموعة الحكومات التي وقعت على الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إنشاء مركز فكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية: وتحث الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة على أن تفعل ذلك في القريب؛ وتطلب إلى شركائها الإنمائيين دعم هذه المبادرة وغيرها من المبادرات المتخذة لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

٤١ - وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على القيام في عام ٢٠١٣ بعقد مؤتمر استعراض برنامج عمل ألماتي الذي يعقد مرة كل عشر سنوات، لتقييم التنفيذ ووضع إطار استراتيجي مشترك عملي المنحى للعقد القادم. ولا تزال الأولويات الرئيسية للمجموعة تتمثل في تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر وصيانتها لكفالة القدرة على الوصول عن طريق ممرات التجارة الإقليمية التي تتيح إمكانية الوصول إلى الموانئ البحرية أو إلى أسواق الشركاء التجاريين الإقليميين الرئيسيين، وبهذا يتسنى تخفيض تكاليف التجارة من أجل تسهيل إدماج البلدان النامية غير الساحلية في اقتصاد عالمي متزايد الاتساع ومتزايد التعقد والتغيير. وتحقيقا لهذه الغاية، تكرر المجموعة نداءها إلى البلدان المتقدمة لإبداء المرونة والإرادة السياسية بغية اختتام جولة الدوحة، وبخاصة المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة. كما أنها تؤيد بقوة أيضا توصية الأمين العام الواردة في الوثيقة A/66/205 بإجراء بحوث بشأن شدة تأثر البلدان النامية غير الساحلية بالصدمات الخارجية، عن طريق وضع مجموعة من مؤشرات الضعف التي يمكن استخدامها لأغراض الإنذار المبكر.

٤٢ - ويجب، بغية التصدي بفعالية لتغير المناخ، أن تضطلع البلدان النامية غير الساحلية بأنشطة للتخفيف والتكيف على حد سواء. ويتسم الدعم التام المقدم من المجتمع الدولي عن طريق توفير الموارد المالية الموثوقة وبناء القدرات بالأهمية الحاسمة من أجل تضييق الفجوة بين السياسة والتنفيذ.

٤٣ - **السيد آتشاريا** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، وقال إنه يجب أن تضطلع اللجنة الثانية بدور ريادي في التوصية بإجراءات لمتابعة برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح هذه البلدان. ويجب عليها، بناء على ذلك، أن تعزز وجود بيئة دولية تمكّن من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما من جانب أكثر أعضاء المجتمع الدولي ضعفا وأشدهم فقرا، بما في ذلك أقل البلدان نموا.

٤٤ - فلا يزال الأثر الضار للأزمات العالمية الاقتصادية والمالية والغذائية، وتلك المتعلقة بالوقود وتقلب الأسعار، على هذه البلدان يزيد من أوجه ضعفها زيادة هامة، ويزيد من تفاقم نواحي قصورها الهيكلية العميقة، ويدحر مكاسبها الإنمائية، ويتهدد قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة وضرورات بقائها ذاته. ويجب، لدى معالجة هذه المسائل، أن يطبق المجتمع الدولي سياسات مسؤولة ومبدأي الإنصاف والشراكة الحقيقية.

٤٥ - وتطرح التنمية المستدامة وتغير المناخ أكبر تحديات إنمائية في القرن الحادي والعشرين. وتتعرض أقل البلدان نموا، التي كان لها أقل إسهامات في انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي إلى ضرر غير متناسب نتيجة للآثار المناوئة لتغير المناخ.

٤٦ - وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرصة هامة للمجتمع الدولي لإبداء قيادة سياسية قوية والتزام قوي بالشراكة بغية تعزيز خطة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من أجل بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة للفقراء والضعفاء في كل أنحاء العالم.

٤٧ - والهدف الأساسي من برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا هو تمكين هذه البلدان من الخروج في أبكر فرصة ممكنة من هذه الفئة وإزالتها في نهاية المطاف. ولذا فإنها تحتاج إلى المساعدة لتمكينها من تحويل هياكلها الاقتصادية، وبناء قدراتها وهياكلها الأساسية، وتعزيز صمودها على الأجل الطويل أمام الصدمات الداخلية والخارجية. ويجب، في الوقت ذاته، إزالة القيود الهيكلية والمنهجية التي تؤدي إلى تنمية غير متكافئة. ويتيح برنامج العمل فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتسخير الإمكانات الإنمائية لأقل البلدان نموا لتحقيق السلم والاستقرار والرخاء على نحو مستدام في العالم، والقضاء على الفقر والجوع في نهاية المطاف.

٤٨ - ولهذا تود المجموعة أن تؤكد على عدد من النقاط الأساسية. ويجب الوفاء، على نحو تام ومناسب التوقيت ويمكن التنبؤ به، بجميع الالتزامات المضطلع بها في برنامج العمل بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والديون، والاستثمار المباشر الأجنبي، والتكنولوجيا، وتغير المناخ، وتخفيف المخاطر والتكيف. وينبغي أن تضع أقل البلدان نموا، وشركاؤها الإنمائيون، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من العوامل الفاعلة ذات الصلة خطط عمل محددة لإدماج برنامج العمل وتنفيذه. وتكتسي الآليات القوية للرصد والمتابعة على جميع المستويات بأهمية أساسية للتنفيذ الناجح للبرنامج؛ ويلزم الاضطلاع بالمزيد من الأعمال لوضع أهداف وغايات إنمائية يمكن قياسها وتتيح إمكانية الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تحقيقها.

٤٩ - ويلزم، علاوة على ذلك، وضع خارطة طريق واضحة لتمديد موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية إقامة صلة وثيقة بين برنامج العمل وجدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي وضع تدابير لتقديم الدعم الخارجي وزيادته لتوضيح القيود الهيكلية وأوجه الضعف التي تميز هذه البلدان عن فئات البلدان الأخرى؛ ويجب أن يتاح لها مجال سياسي ومالي أكبر لتمكينها من السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية على نحو منظم لا عائق له. ويجب أن تتوفر لأقل البلدان نموا، فورا وعلى نحو منصف، إمكانية الحصول على تمويل البداية السريعة؛ ويجب تشغيل صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر؛ ويجب كفالة أن يكون لهذه البلدان نصيب عادل من كامل التمويل المتعلق بالمناخ. ويجب، علاوة على ذلك. الاتفاق بأسرع ما يمكن على صك دولي ملزم قانونا كي يكون خلفا لبروتوكول كيوتو.

٥٠ - ويجب أن يكون لأقل البلدان نموا صوت في جميع المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمحافل والعمليات الأخرى المتعددة الأطراف. وينبغي، بالمثل، إدراج شواغلها واحتياجاتها الإنمائية في جميع المؤتمرات والعمليات الرئيسية.

٥١ - **السيد كامو** (كينيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقال إنه بالنظر إلى أنه سيتم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ عقد عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، تتيح الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة هامة لتصحيح غياب الإرادة السياسية حتى الآن، وهي الإرادة اللازمة لتنفيذ الالتزامات المضطلع بها في مؤتمرات سابقة للأمم المتحدة. وأضاف أن المحاولات، التي يبدو أنها منتظمة، لإعادة التفاوض بشأن أحكام هذه الالتزامات أو تخفيضها تعرض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا تطالب المجموعة بالتنفيذ العاجل والتام لجميع الالتزامات المضطلع بها حتى الآن، ولا سيما تلك الواردة في الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

٥٢ - وعلى مر السنين، أدى عدم توفر وسائل التنفيذ، بالاقتران مع عدد من الأزمات العالمية المترابطة، إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية البيئية في معظم البلدان الأفريقية. وتحث المجموعة المانحين على توفير موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، والعمل من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي. وتدين أفريقيا بالامتنان للبلدان التي حققت أهدافها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتحث البلدان التي لم تحققها بعد على أن تفعل ذلك على نحو مناسب التوقيت. ومن الأهمية الأساسية أيضا زيادة تنفيذ برامج بناء القدرات المستهدفة في المجالات ذات الصلة بالاستدامة، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية.

٥٣ - وأردف يقول إن المجموعة على استعداد لتقديم أي دعم لازم لحكومة جنوب أفريقيا لكفالة نجاح الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيتو. والشفافية التي اتسمت بها عمليات المؤتمر تجعل منه المحفل الحكومي الدولي المشروع للمفاوضات الرامية إلى تحقيق النتيجة الشاملة والمتوازنة والمنصفة. وتؤيد المجموعة النهج الثنائي المسار والسماح بفترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيتو؛ وتدعو إلى اعتماد نتيجة عملية المنحى تستجيب على نحو مناسب لهدف الاستدامة البيئية وتراعي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة والقدرات الخاصة بكل بلد. والبلدان الأفريقية تتأثر بشدة بالآثار الضارة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ويجب أن تكون التدابير التي تستهدف تيسير التكيف مع هذه الظواهر أساسية في النظام العالمي لتغير المناخ.

٥٤ - وأضاف أن عوامل التصحر المتزايد التدمير، وتدهور الأراضي، والجفاف أضرت بأجزاء كثيرة في أفريقيا على امتداد السنة الماضية، وهددت بعواقب أكثر شدة في المستقبل. وفي القرن الأفريقي أدت أسوأ دورة جفاف طيلة ٦٠ عاما إلى مجاعة، وخسارة في الأرواح والمحاصيل والثروة الحيوانية. وأعلنت الأمم المتحدة رسميا أن المجاعة في كينيا والصومال أزمة إنسانية. ولهذا أصبحت الإجراءات اللازمة لمواجهة التصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف ضرورة ملحة، بل إنها يمكن أيضا أن تساعد على مواجهة التحديات العالمية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي، والفقر، ونقص التنوع البيولوجي، وإزالة الأحراج، وتغير المناخ، والهجرة القسرية، والإجهاد المائي، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - وينبغي أن يكفل مرفق البيئة العالمية تخصيص الموارد على نحو منصف للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي تعزيز الدور الوقائي لاتفاقية التصحر بتناول ممارسات استصلاح الأراضي والإدارة المستدامة للأراضي في الأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية الأخرى. ولهذا تحث المجموعة الأفريقية شركاءها على تأييد اقتراحها الأخير الذي يرمي إلى إنشاء فريق حكومي دولي معني بالأراضي والتربة في إطار تلك الاتفاقية، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي وضع معدل صفري صاف لتدهور الأراضي كغاية للتنمية المستدامة. وينبغي أن يكون الاستخدام المستدام للأراضي، والزراعة والأمن الغذائي، والحراجة حجر الزاوية في الاقتصاد الأخضر.

٥٦ - ولقد بدأت المجموعة، بغية المساعدة في تحقيق تقدم موضوعي بشأن أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه، في عقد اجتماعات تشاورية، وستعمل على صياغة موقف مشترك في المؤتمر التحضيري الإقليمي لأفريقيا.

٥٧ - **السيد مكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي): ذكر أن الفحوى الرئيسية للإجراءات المشتركة اللازمة لتحديث الجهاز التنظيمي العالمي الذي يراقب الاقتصاد العالمي، وإصلاح البنيان المالي الدولي، ووضع نموذج جديد للتنمية، تم تحديدها في نتائج اجتماعات قمة مجموعة الـ ٢٠، ولا سيما إطار النمو القوي والمستدام والمتوازن. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة كفالة تنسيق وشفافية الجهود المبذولة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، بما فيها مجموعة الـ ٢٠ لإيجاد آليات أكثر كفاءة ورشدا وإنصافا. وينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية للمنظمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي هي تعزيز إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بهدف تمكين جميع البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتيسير التقدم الحقيقي صوب علاج أوجه عدم التوازن الاقتصادية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب.

٥٨ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١/٦٥ الذي اعتمد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، بدأت المداولات بشأن كيفية المضي قدما بخطة التنمية الدولية. ويجب أن تقرر كل دولة نهجها للتحديث بغية مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. والاتحاد الروسي على استعداد، في مسعاه لبذل جهود للتحديث الشامل، لأن يتعاون مع كل البلدان الراغبة في التعامل معه على أساس منصف يعود بالمنفعة على الطرفين، على نحو ما يفعل من قبل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع أوروبا، والولايات المتحدة، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومناطق أخرى. وستتطور أولويات جدول الأعمال الاجتماعي للأمم المتحدة مع مرور الوقت، ويجب عدم التعجل في العملية المعقدة اللازمة لتحليل المقترحات المقدمة بشأن وضع استراتيجية إنمائية جديدة للأمم المتحدة.

٥٩ - وسيتقرر مدى أهمية المسائل التي ستنظر فيها اللجنة في هذه الدورة إلى حد كبير وفقا لنتائج اجتماع القمة للأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والمحافل الدولية الرئيسية الأخرى. ويأمل وفده في أن تسهم النهج الموحدة التي توصي بها اللجنة في نجاح الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وينبغي أن تكون المناقشات في اللجنة ومشاريع القرارات التي تعتمدها متسقة تمام الاتساق مع الهدف العام المتمثل في تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

٦٠ - وأضاف أن وفده يعلق أهمية خاصة على مجموعة البنود المعروضة على اللجنة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق أراء مونتيري، بما في ذلك مسألة المصادر المبتكرة للتمويل. واللجنة منتدى مناسب أيضا للنظر في فرص لتوسيع نطاق تطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا وزيادة كفاءة الطاقة لمصلحة التنمية المستدامة.

٦١ - وينبغي أن تتفق اللجنة بتوافق الآراء على اتفاقات متوازنة تحقق مصالح جميع البلدان، وأن تركز على تناول مهام معينة، مع مراعاة إمكانات المحافل الأخرى التي تنظر في مسائل تتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي.

٦٢ - **السيد داوود** (السودان): ذكر أنه على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها البلدان النامية، لا يزال بليون من الناس يعيشون في فقر مدقع. وتفيد تقارير برنامج الأغذية العالمي بأنه في الوقت الذي يتقلص فيه الجوع تزداد مشكلة سوء التغذية، ولا سيما في أفريقيا التي شهدت فيها تدفقات الاستثمار التي تقوم إليها حاجة شديدة انخفاضا بنسبة ١٤ في المائة. وأضاف أن مما يعرقل جهود البلدان النامية، بما في

ذلك أقل البلدان نموا، الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وتزايد الفوارق الهيكلية في التجارة والتمويل على الصعيد العالمي، والحواجز التجارية في السوق العالمية، والعقبات التي تعترض سبيل الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وعبء الديون الخارجية، في الوقت الذي انخفضت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يعادل ٠،٣ في المائة فحسب من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة.

٦٣ - وقال إن بلده، الذي يؤيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الاقتصادي الإقليمي، يشارك في مشاريع مشتركة عديدة مع جيرانه، وأن هذه المشاريع تستأهل الاهتمام والدعم المالي من المجتمع الدولي.

٦٤ - ولقد أدى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، واتفاق السلام في دارفور، واتفاق السلام في شرق السودان، بالإضافة إلى سن دستور مؤقت، إلى تحسين آفاق التنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروة وتوسيع نطاق المشاركة الإدارية في السودان. غير أن الجزاءات الانفرادية، والانخفاض في المعونة، وعبء الدين الثقيل كلها أمور ما زالت تشكل عقبات للتنمية.

٦٥ - ولقد نفذت الحكومة برنامجا وطنيا للتصدي لآثار تغير المناخ، بما في ذلك تدابير الاستجابة السريعة والمبادرات الرامية إلى معالجة مسائل الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والصحة، والمياه، والتصحر. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأساس اللازم للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تغير المناخ الرامية إلى إنشاء آلية دولية منصفة لعلاج هذه المشكلة. وينبغي أن يتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠)، الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فرصة لصياغة التزامات جديدة وتقييم التقدم المحرز حتى الآن. ويود بلده في الوقت ذاته أن يؤكد مجددا أهمية المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، ولا سيما المبدأ ٧، الذي يؤكد على أن المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة للدول هي أساس التعاون الدولي بشأن تغير المناخ.

٦٦ - **السيدة روبياليس دي تشامورو** (نيكاراغوا): أعربت عن القلق إزاء تردي حالة الكساد الاقتصادي العالمي الذي تسبب في وجود الملايين من الفقراء والعاطلين عن العمل، وأزمات الغذاء والطاقة والبيئة العالمية. وقالت إنه يجب أن يحل محل العوائق العديدة، التي تعترض سبيل التنمية وتسعى بلدان الشمال إلى فرضها على بقية العالم، إنشاء نموذج اقتصادي جديد يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب والتوزيع العادل للثروة، وإجراء إعادة تشكيل شاملة للبنيان المالي الدولي. وأضافت أنه لا يوجد نقص في الموارد والتكنولوجيا ولكن ما هو غير متوفر هو الإرادة السياسية والتضامن اللازمان لتحقيق هذه الأهداف.

٦٧ - ومضت تقول إن بلدان أمريكا اللاتينية عاكفة الآن على بناء نموذج اجتماعي جديد، يقوم على الأخوة والتضامن والتكامل تحت إشراف التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية - المعاهدة التجارية لشعوب أمريكا، ويعزز التجارة المنصفة التي تكفل التنمية الاجتماعية المنصفة لجميع شعوب البلدان الأعضاء فيه. وأن عضوية نيكاراغوا في التحالف مكنتها من تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي غير مسبوق، بما في ذلك النمو القوي الناتج عن الاستثمار المباشر، وزيادة النواتج والصادرات الزراعية، وإعادة توزيع الثروة. وتمثلت أهم نتيجة في هذا الشأن في إنشاء نظاميها المجانيين تماما للرعاية الصحية والتعليم.

٦٨ - ويجب أن يرفض المجتمع الدولي قبول النموذج التجاري القديم الذي بدّد لفترة طويلة موارد الأرض المحدودة وتسبب في إلحاق ضرر مدمر بالبيئة. ويجب عليه أن يغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة القادم لتغير المناخ

ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإعادة توجيه البشرية نحو إقامة علاقة توائم مع أمنا الأرض. وقد يتسبب عدم عمل ذلك في إلحاق ضرر لا يمكن تصوره بالبلايين من الناس.

٦٩ - **السيد الحضرمي** (اليمن): ذكر أن مزيجا من الأزمات الاقتصادية والمالية قوض التقدم المحرز في السنوات السابقة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن العسير على أقل البلدان نموا تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما الهدف ٨، في الموعد المستهدف لذلك وهو عام ٢٠١٥. ويعرقل الجهود الوطنية في هذا الشأن عدم توفر الموارد المالية، وغياب بيئة دولية تمكينية. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وذلك في المقام الأول بالتركيز على برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اختُتم في استانبول في أيار/مايو ٢٠١١.

٧٠ - ويؤثر تغير المناخ على البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في عدة مجالات، منها الزراعة ومكافحة الفقر. ولو استمرت الاتجاهات الحالية، ستختفي بلدان معينة تماما. وتضطلع البلدان النامية بمسؤولية تاريخية عن تنفيذ السياسات المناسبة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. واليمن على ثقة من أنه، إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة، سيعزز مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، الذي سيعقد في ديربان في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تنفيذ اتفاقات كانكون، وسيساعد على تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية.

٧١ - **السيدة زالكابلاي** (ماليزيا): أكدت على أنه ستترتب على مداولات اللجنة آثار هامة على نتيجة مؤتمر التنمية المستدامة. ويجب أن تعالج اللجنة فورا مسألة عدم توفر الإرادة السياسية والوسيلة اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية القائمة حاليا، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية تغير المناخ. ويجب إدماج مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة في كل الجهود المبذولة للتوصل إلى نتيجة ناجحة في مفاوضات تغير المناخ والتنمية المستدامة.

٧٢ - وما برحت هشاشية النظام الاقتصادي والمالي العالمي الناجمة عن أزمة الديون في البلدان المتقدمة تشكل تهديدات خطيرة، ولا سيما للاقتصادات الأصغر. ولهذا، يلزم على سبيل الاستعجال إجراء إصلاح شامل للبنيان المالي الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، بغية تعزيز التنظيم المالي والرصد والمراقبة على الصعيد الدولي.

٧٣ - وأضافت أن وفدها يحث أيضا على الاختتام المبكر لجولة الدوحة التي يجب العودة بها إلى هدفها الأصلي المتمثل في كفالة التجارة الحرة والعادلة والمنصفة. وأكدت في ختام كلمتها على أنه ينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على أن يراعي في ذلك أنه مكمل وليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب.

٧٤ - **السيد آرتشوندو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): ذكر أن الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئة، وأزمة الطاقة، العالمية جاءت نتيجة للأزمة الهيكلية الحاصلة في النموذج الاقتصادي السائد. وثمة حاجة ماسة إلى نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا، يقوم على نموذج إنمائي جديد قادر على إزالة أوجه عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المتوائمة مع الطبيعة. ولهذا فإن إصلاح البنيان المالي الدولي أساسي الأهمية. ويلزم إقامة مؤسسات جديدة تبين على النحو السليم، على عكس مؤسسات بريتون وودز، العالم الحديث، وتفي باحتياجات البلدان النامية، وتتسم بالطابع الديمقراطي والتمثيلي، وتكون أكثر انفتاحا للنماذج الإنمائية الجديدة.

٧٥ - ويجب، في مؤتمر الأمم المتحدة القادم للتنمية المستدامة، إعادة التأكيد على نحو قاطع على الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة، وفي خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويجب إعطاء دافع مجدد لسيادة الدول على مواردها الطبيعية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متفاوتة، والمسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة، والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا والموارد المالية إلى البلدان النامية. ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية للمؤتمر في الاتفاق على التزام قوي بالقضاء على الفقر واستعادة الوئام مع الطبيعة.

٧٦ - وأردف يقول إن وفده يشعر بقلق شديد من أن تحاول البلدان المتقدمة أن تشوه الاقتصاد الأخضر بما يضر بالبلدان النامية. وأعلن أن بوليفيا ستعارض أي مقترحات تطالب باتجاه بيئي سوقي يسعى إلى تشجيع الاستثمار الخاص في مخلوقات الطبيعة، وتوسيع نطاق المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إلى ما يتجاوز سياقها الحالي، أو تحويل المياه إلى سلعة لصالح الشركات الخاصة. والحق في المياه حق أساسي من حقوق الإنسان يجب أن يتمتع به الجميع.

٧٧ - وما الاحترار العالمي إلا مثال واحد على الطريقة التي بدأ بها أثر النشاط الإنساني على امتداد السنوات الخمسين الماضية في تجاوز قدرة الأرض على التكيف. ولهذا يجب أن يحوّل الاقتصاد العالمي اتجاهه بغية استعادة توازن الطبيعة وتخفيف الآثار الشديدة لتغير المناخ التي تلحق الضرر بمناطق عديدة في العالم وتتهدد ذات بقاء كوكب الأرض.

٧٨ - ويجب أن يؤكد مؤتمر التنمية مجددا على بروتوكول كيوتو، وأن يضع أهدافا محددة تتفق مع المسؤوليات التاريخية للأطراف وقدراتها ومع الدليل العلمي. وينبغي تناول مسألة الفجوة بين الكمية التي يجب تخفيض الانبعاثات وفقا لها والكمية التي التزمت البلدان بتخفيضها للحد من الاحترار العالمي، والتوصل إلى اتفاق على تدابير ملزمة قانونا تطبقها الأطراف التي لم تضطلع بالتزاماتها بموجب اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

٧٩ - ويجب ألا تأتي الموارد التي تقدمها البلدان المتقدمة لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية من آليات السوق، أو وهذا هو الأسوأ، من إيجاد فقاعات مضاربة. ولهذا السبب، اقترحت بوليفيا فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية تُستخدم في إنشاء صندوق للتنمية المستدامة يولد موارد جديدة ومستقرة وإضافية لصالح البلدان النامية. وستكون المشاركة في الصندوق طوعية ومفتوحة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

٨٠ - وينبغي، في ضوء أزمة الغذاء الحالية، أن تولي الأمم المتحدة أولوية عالية لكفالة الأمن الغذائي في البلدان النامية، وذلك خاصة بزيادة إنتاج الأغذية على الصعيد المحلي، وتقديم الدعم لصغار المزارعين. وينبغي أن تحوّل المؤسسات المالية دعمها بعيدا عن زراعة المحصول الواحد، وأن تتيح المزيد من الأموال لتنويع المحاصيل المحلية الذي يزيد من القدرة على الانتعاش. وينبغي أيضا اتخاذ إجراءات لتعزيز إقامة مؤسسات اجتماعية وعامة تحمي الإنتاج المحلي للأغذية، ودعم الحق في الأغذية الصحية المغذية، واستخدام البذور المحلية والمعارف التقليدية.

٨١ - **السيد ديالو** (السنغال): ذكر أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أساسي الأهمية في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية الحاصلة حاليا، والتي هي نتيجة لجهاز تنظيمي عالمي مختل، وتعاون دولي غير كاف، وتنسيق غير واف للتعاون. وينبغي إنشاء جهاز تنظيمي مالي لممارسة الرقابة على جميع العوامل المالية الفاعلة، وفتح أطر استشارية للبلدان الصاعدة والنامية - وهذه خطوة حان أوانها منذ

وقت طويل – لتعزيز ملكية القرارات المتخذة بالإجماع. وينبغي تعزيز مراقبة الأسواق المالية والحد من تقلبات السوق، وذلك في المقام الأول عن طريق تحسين رصد نظم الصرف الأجنبي. وينبغي، لهذا الغرض، تشجيع التعاون النقدي بين الدول. ومن المفيد أيضا إنشاء آلية لفرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية وتحديد الهيئات التنظيمية الدولية المناسبة لدرء المخاطر الاقتصادية والمالية وإدارتها.

٨٢ - وأردف يقول إن أزمة الغذاء الحالية، وتقلب السوق يعوقان بشدة قدرة بلدان الجنوب على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولهذا ينبغي إنشاء آليات مناسبة لتنظيم أسواق السلع الأساسية للحد من المضاربة وتقليل المخاطر الموجودة دائما والمتمثلة في تقويض القدرة الشرائية لأشد أعضاء المجتمع فقرا في البلدان النامية.

٨٣ - وينبغي أن يتوسع نطاق إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية على مر الزمن كي يشمل أيضا إدارة الشؤون الاجتماعية. والحد من الفقر مسؤولية جماعية ويقتضي وجود تقنيات وسياسات محسنة. وقد وضع منتدى داكار الزراعي الدولي الذي انعقد مؤخرا الأساس لنهج جديد لإدارة الشؤون الزراعية العالمية.

٨٤ - وترتبط المسائل المتعلقة بالبيئة ارتباطا وثيقا بتلك المتصلة بالموارد الطبيعية، ولها أثر واسع النطاق على الاقتصاد. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي الالتزامات المضطلع بها في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تشغيل صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر الذي سيمول نقل التكنولوجيا، والتكيف مع تغير المناخ، والجهود الرامية إلى مكافحة التصحر لصالح البلدان النامية. وطلب إلى الدول الأعضاء أن تبدي في المؤتمر السابع عشر للأطراف، بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاق ما بعد عام ٢٠١٢ لتغير المناخ، روح التوفيق نفسها التي سادت في كانكون.

٨٥ - وذكر فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي أن وفده يحث الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على اعتماد نهج يتسم بقدر أكبر من الطابع التشاركي، والمواءمة بين سياساتها، وكفالة التنفيذ الفعال للصكوك ذات الصلة، بما فيها الخطة الاستراتيجية والإطار العشريان لتعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٨٦ - وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي أيضا الالتزامات الدولية بشأن التنمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخارجية، والتجارة والتي تم الاضطلاع بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وفي مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. وينبغي أن يسود تصميم مماثل على التصدي لتحديات التنمية المستدامة وقيودها في المؤتمرات القادمة للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.